

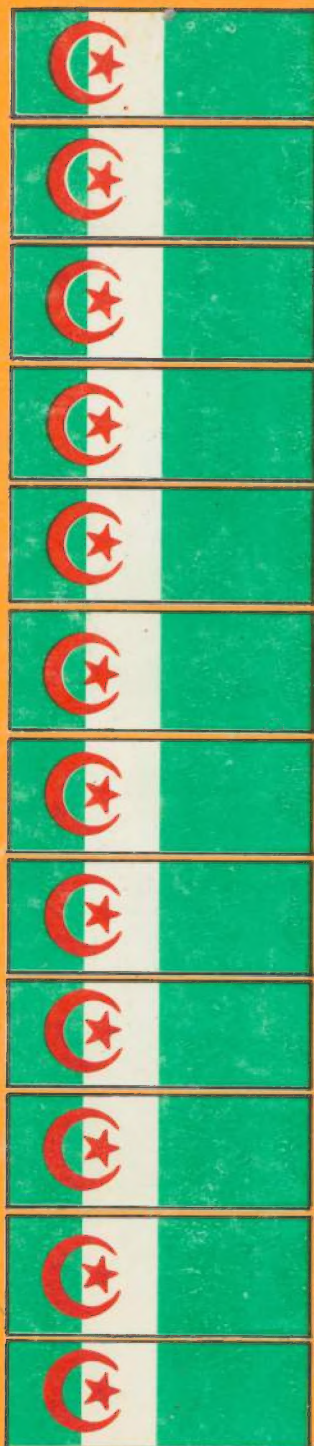
مَشْرِقُ عِلَاقَاتِ الشَّامِ

بَيْنَ

الْجَمَاهِيرِيَّةِ وَالْجَزَائِرِ

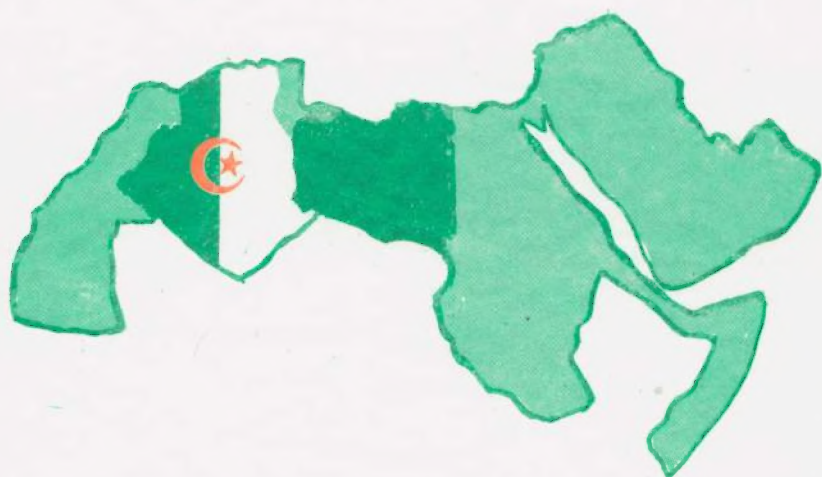


مَدِينَةُ رَاسِ مَدِينَةِ الشَّامِ



مجلس دستور
الجزائر

مشروع دستور الاتحاد بين الجماهيرية والجزائر



مشروع دستور الاتحاد بين الجماهيرية والجزائر

انطلاقاً من انتماء الجزائر وليبيا الى الوطن العربي ، ومن الايمان بوحدة المغرب العربي وبالوحدة العربية الشاملة ، واعتباراً لما جاء في الميثاق الوطني الجزائري وفي اعلان قيام سلطة الشعب في ليبيا من التزام البلدين بالعمل من اجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة .

ووفاء لأرواح الشهداء الذين خاضوا المعركة المشتركة ضد الاستعمار في المغرب العربي وبذلوا دمائهم الزكية من اجل الكرامة والحرية والاستقلال . واعتباراً بأن الثورتين الشعبيتين في الجزائر وليبيا تشكلان نواة صلبة لحركة الثورة في الوطن العربي .

وايماناً منها بأن الوحدة هي وسيلة الجماهير لتحقيق تحررها وتأمين مستقبلها وبناء مجتمعها الديمقراطي الشعبي الاشتراكي ، وتأكيداً بأن الاشتراكية هي النسيج الصحيح لتحقيق بناء المجتمع المنشود ، وان لهذا الاختيار لا يصد عن اية فلسفة مادية ولا يرتبط باى مفهوم غريب عن المسار الفكرى والاجتماعى والروحي للشعبين في الجزائر وليبيا ، ولكنه وسيلة لانجاز الاهداف والطامح الشعبية للحيولة دون احتكار الثروة من طرف اقلية معدودة .

وايماناً منها بأن التحرير من الاستعمار والتحرر الاجتماعي امران متلازمان لان الرفض القاطع للاستعمار يفضي حتما الى رفض الرأسمالية ، وعندما تدرك الجماهير ان كلا من الاستعمار والرأسمالية مرتبطان اشد الارتباط وان احدهما ماهو الا انعكاس للآخر عندئذ تنشأ الظروف التي تجعل الوعي الوطني يتحول الى وعي اشتراكي .

واعتقاداً منها بأن الديمقراطية السياسية تفقد محتواها اذا لم يتم تأكيدها مادياً بتغيير العلاقات الاجتماعية الظالمة وبناء علاقات تضمن توزيعاً عادلاً للثروة يقوم على العمل وتحرير المنتجين وعلى مبدأ ان الارض لمن يخدمها بدون استغلال الغير .

واقتراناً بأن الاشتراكية تهدف الى القضاء على استغلال الانسان للانسان وتغيير العلاقات الاجتماعية الظالمة وتلبية الحاجات الأساسية للجماهير الشعبية وتحرير الفرد وترقيته باعتباره مواطناً مسؤولاً . وتصفية الرأسمال الاستغلالية والعلاقات الجائرة .

وبناء على ان اسلوب التخطيط العلمي هو النرج الذي يمكن المجتمع الاشتراكي من تحقيق اهدافه باعتباره الاسلوب الامثل لتوجيه الموارد الاقتصادية والوسيلة الفعالة لتوزيع عادل للثروة بين افراده وتحقيق تنمية شاملة تضمن بناء مجتمع حر ومزدهر .

وايماناً بان الاسلام يمكن الشخصية العربية من ان تتطور بتوازن نفسي وروحي ومادى ليجنبها مخاطر الاستلاب والانحراف والجمود وهو عقيدة وممارسة وقيم تمجد الفكر وتحت على الاجتهاد وتحفز على العمل وتعطي

الاخلاق مفهوما فضاليا وتقدريا يدعو الى التحرر ومحاربة الاقطاع والرأسمالية .

وايمانا بأن وحدة المغرب العربي هي خطوة اساسية في طريق بناء الوحدة العربية الشاملة ، وبأن الجماهير الشعبية في كل من الجزائر وليبيا ستواصل العمل مع جماهير امريكا العربية على ضبط استراتيجية تستطيع ، بفضل تجاوز الاوضاع الظرفية ، ان تجند كل ماديها من الامكانيات العديدة والموارد الضخمة لتجسيد حلم الرواد من المناضلين والمجاهدين ، وان ما يحدث من تحولات اقتصادية واجتماعية وما يتم من ترابط وتكامل في جميع الميادين سيكون عاملا حاسما في انجاح عملية تحقيق طموح الامة العربية في استكمال الوحدة وانجاز الوحدة الشعبية واقامة المجتمع الاشتراكي العادل الذي يحافظ على اصوله ومقومات شخصيته القومية .

وايمانا بأن قضية الوحدة العربية الشاملة هي قضية اختيار ثوري وارادة شعبية حرة يضعان حدا للتردد ويتجران نحو تحقيق وحدة الامة العربية . والتزاما بالقضية الفلسطينية التي هي القضية الجوهرية للامة العربية . وايمانا بأن حزب جبهة التحرير الوطني وحركة اللجان الثورية ، حركتان ثوريتان تناضلان ، الى جانب القوى الثورية في الوطن العربي ، من اجل تحرر الجماهير وتحقيق طموحاتها .

واقناعا بأن العبر المستخلصة من التجارب الوحدوية السابقة تهمم ضرورة اعداد الجماهير الشعبية العربية لتقبل التحول الجديد الذي سيطرأ على بنيتها بعد قيام الوحدة ، وتوعيتها بالكيفية التي تجعلها قادرة على الدفاع عنها ضد سائر الاخطار والتهديدات .

والتزاما بما تضمنه ميثاق جامعة الدول العربية من حيث العمل الدؤوب من اجل تحقيق الوحدة العربية .

وتأكيدا للانتماء الافريقي للقطين وتمسكها بمبادئ ميثاق منظمة الوحدة الافريقية والتزامها بدعم كفاح الشعوب الافريقية ضد الاستعمار والعنصرية والصهيونية والدفاع عن القضايا الافريقية وتعزيز دور منظمة الوحدة الافريقية في سبيل استكمال تحرير القارة وتحقيق تعاون مثمر بين شعوبها . وانطلاقا من مبادئ واهداف الثورتين وكفاحهما التاريخي ضد الاستعمار والامبريالية والصهيونية ، من اجل حرية الانسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها والوقوف الى جانب قضية الحرية ودعم حركات التحرر في العالم .

وايماننا بدور الثورتين في العالم الثالث ، وببدا المساواة بين الدول والشعوب وانتهاج سياسة استقلالية ، وتمسكها الشديد بمبادئ حركة عدم الانحياز وتطوير نشاط الحركة كي تؤدي دورا فعالا في تعزيز الامن والسلام العالميين .

وايماننا بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حق كل شعب في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، واحترام سيادة الدول وحرمة ترابها وعدم اللجوء الى القوة والتهديدات في تسوية النزاعات . وانطلاقا من كون الاتحاد يرمى الى تحقيق الاهداف التالية :

(أ) اقامة المجتمع الديمقراطي الشعبي الاشتراكي الذي ينتهي فيه الاستغلال والفساد .

(ب) العمل على تحقيق الوحدة الاندماجية بين البلدين .

ج) العمل على تحقيق وحدة المغرب العربي ، باعتبارها نواة للوحدة العربية الشاملة .

د) العمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة .

هـ) المحافظة على المكاسب الشعبية الديمقراطية والاجتماعية في الاقليمين وتعزيزها .

و) الالتزام بمواجهة الكيان الصهيوني ، والكفاح المسلح لتحرير فلسطين والاراضي العربية المحتلة .

ز) الوقوف مع حركات التحرير وكفاح الشعوب من اجل تحريرها السياسي والاجتماعي والثقافي ومن اجل حقها في تقرير المصير .

فإن الشعب العربي في الجزائر وليبيا يقرر اقامة اتحاد على اللسان الدستورية التالية :

مجلس ايدى الوطن العربي



الفصل الاول

الاسس العامة للاتحاد

الفرع الاول

المبادئ الاولى

المادة (1)

ينشأ بمقتضى هذا الدستور اتحاد بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية . يسمى « اتحاد دول المغرب العربي » يتمتع بالشخصية الدولية مع احتفاظ الدول الاعضاء بشخصيتها الخاصة .

المادة (2)

السيادة في دولة الاتحاد للشعب ، وتمارس عن طريق الاستفتاء المباشر او بواسطة المجالس الشعبية المنتخبة والمؤتمرات الشعبية الاساسية في حدود صلاحيات السلطات الاتحادية على الوجه المبين في هذا الدستور .

المادة (3)

الشعب في دولة الاتحاد جزء من الامة العربية .

المادة (4)

نظام الحكم في دولة الاتحاد نظام ديمقراطي اشتراكي .

المادة (5)

اللغة العربية هي اللغة الرسمية في دولة الاتحاد .

المادة (6)

الاسلام دين دولة الاتحاد والشريعة الاسلامية مصدر من المصادر
الاساسية للتشريع فيها .

المادة (7)

لدولة الاتحاد علم وشعار ونشيد ، يصدر بشأنها قانون اتحادي يراعى
الاحكام التي تفصل هذه المسائل في قوانين البلدين .

المادة (8)

لدولة الاتحاد عاصمة واحدة يحددها مجلس رئاسة الاتحاد .

المادة (9)

يتمتع مواطنو دولة الاتحاد بحقوق جنسية الاتحاد التي يصدر بتنظيم احكامها قانون اتحادي .

المادة (10)

الانضمام الى الاتحاد مفتوح امام كل الاقطار العربية التي ترضى العمل باحكام هذا الدستور ، والانضمام الى دولة الاتحاد لا يشترط فيه تجانس التنظيم السياسي والاجتماعي الداخلي لكل قطر .

المادة (11)

تلتزم كل دولة من الدول المؤلفة للاتحاد بمصرم تعارض دستورها مع احكام هذا الدستور .

الفرع الثاني

الحريات الاساسية وحقوق المواطن وواجباته

المادة (12)

- تضمن دولة الاتحاد الحريات الاساسية التى تتجسد فى المبادئ التالية :
- حرية التنقل واختيار محل الإقامة فى اجزاء دولة الاتحاد وفقا لاصطلاح قانون اتحادى .
- حرية الرأى والتعبير والاجتماع فى حدود القوانين السارية ولا يمكن التذرع بها قصد المساس بالدستور الاتحادى او الاقليمى .
- لا مساس بحرية المتقدم .
- لا يمكن لدولة الاتحاد فى اية حال من الاحوال تسليم او رد لاجئ سياسى يتمتع قانونا بحصه اللجوء .
- تضمن دولة الاتحاد الدفاع عن حرية المواطن وحصانة ذاته .
- تضمن الدولة الاتحادية حصانة الفرد .
- لا يجوز انتهاك حرمة المواطن الخاصة ولا شرفه ، والقانون يصونهما .
- حرية العمل والابتكار الفنى والعلمى فى اطار القانون .
- حرية التقاضى .
- كل فرد يعتبر بريئا حتى تثبت ادانته بحكم قضائى .
- حرمة المسكن وسرية المراسلات .
- لا يجوز الابعاد من الوطن .
- لا يجوز القبض على فرد الا فى حدود القانون .
- لا تجوز مؤاخذه احد جزائيا على فعل غير مجرم قانونا .

- لا يمكن ان تتجاوز مدة التوقيف ثمانية واربعين ساعة .
- لالتفتيش في دولة الاتحاد لا يقتضى القانون وفي حدوده وبامر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصة .
- مبدأ شخصية العقوبة .

المادة (13)

تضمن دولة الاتحاد حقوق الانسان والمواطن التى تنجسد فى المبادئ التالية :

- أ- مبدأ المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات .
- ب مبدأ المساواة امام القانون .
- جـ- الحق فى العمل .
- د- الحق فى التعليم .
- هـ- الحق فى الرعاية الصحية والضمان الاجتماعى والتأمينات الاجتماعية وحماية الطفولة والاسرة .
- و- حق الانضمام فى العمل النقابى والمؤتمرات المهنية .
- ز- الحق فى تكافؤ الفرص بين مواطنى دولة الاتحاد فى مجالات الانتقال والاقامة والعمل . وينظم قانون اتحادى كيفية ممارسة هذا الحق .
- حـ- الحق فى الملكية الخاصة غير المستغلة وحسب جرده .
- ط- حق الارث .
- ى- حق الانتخابات وممارسة السلطة .

المادة (14)

على كل مواطن في دولة الاتحاد احترام الدستور والامتنال للقوانين والتنظيمات الاتحادية والاقليمية .

المادة (15)

يلتزم كل مواطن في دولة الاتحاد بالرفع عن الاتحاد وان يؤدي باخلاص واجباته تجاه دولة الاتحاد .

الفصل الثاني

اختصاصات الاتحاد ومؤسساته وماليته

الفرع الاول

اختصاصات الاتحاد

المادة (16)

يتولى الاتحاد اختصاصات في المجال الخارجى تصدر فيما يلى :
أ- وضع السياسة الخارجية لدولة الاتحاد .

ب- البث في مسائل السلم والحرب التي يجب ان تكون القرارات المتخذة بشأنها اجماعية .

ج- التنسيق بين القطرين في المجال الدبلوماسي والقنصلي .

د- ابرام المعاهدات والاتفاقات الدولية مع الدول الاجنبية والمنظمات الدولية في الامور الداخلة في اختصاص الاتحاد .

المادة (17)

يتولى الاتحاد اختصاصات في مجال الدفاع تحدد كما يلي :

أ- وضع سياسة دفاعية لقوات الاتحاد المسلحة وشؤون تجهيزها .

ب- تشكيل قيادة عسكرية مشتركة للقوات المسلحة .

ج- وضع خطة لحماية الامن القومي في الاتحاد .

د- التنسيق بين قيادات القوات المسلحة .

هـ- انشاء المؤسسات التعليمية العسكرية .

و- اقامة الصناعات الحربية .

ز- العمل على توحيد القوات المسلحة .

المادة (18)

تحدد اختصاصات الاتحاد في المجال الاقتصادي بما يلي :

أ- وضع الخطط والبرامج العامة المشتركة الكفيلة بتحقيق التكامل بين اقتصاديات

البلدين على اساس اشتراكى ، مع التزام الطرفين بمراعاة هذه الخطط العامة فى رسم المخططات المحلية .

ب - العمل على اتباع سياسة اقتصادية واحدة والتنسيق فى المواقف مع الاقطار العربية الاخرى كلما كان ذلك ممكنا .

ج - العمل على توحيد السياسة الاقتصادية للبلدين بما يضمن علاقاتهما الخاصة مع المنظمات الدولية الاقتصادية والمالية .

د - السير بالنظم الاقتصادية والمالية الى التوحيد .

هـ - انشاء الشركات والمؤسسات والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة والعمل على دمج ما يمكن من المؤسسات والشركات الموجودة .

و - تنظيم التبادل التجارى وانتقال السلع والخدمات ورؤوس الاموال والكفاءات والخبرات الفنية بما يحقق دمجهما .

ز - تنظيم المرفوعات بين اقليمي الاتحاد بالكيفية التى تسهل انسياب تبادل السلع والخدمات بينهما .

ح - العمل على توحيد النقد بين الاقليمين وتوحيد اجبرته وقواعد اصداره واسس تبادله .

ط - اقامة الصناعة الاستراتيجية .

ى - اقامة الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية .

المادة (19)

يختص الاتحاد فى مجال التربية والتعليم والثقافة بالشؤون التالية :

أ - وضع سياسة تعليمية وتربوية وثقافية واحدة .

ب- توحيد مناهج التعليم والبرامج التربوية في مراحل الدراسة المختلفة .
ج- وضع سياسة موحدة للبحث العلمي والتنسيق بين مؤسسات البحث العلمي في البلدين .

د- انشاء مراكز البحوث العلمية الاتحادية .
هـ- وضع سياسة اعلامية تخدم اهداف الاتحاد .
و- انشاء المؤسسات الاعلامية الاتحادية .

المادة (20)

يختص الاتحاد في مجال التنسيق بين التشريعات وتوحيدها بما يلي :
أ- التنسيق بين التشريعات والانظمة في اقليمي الاتحاد بهدف توحيدها .
ب- العمل على تفادي التناقض بين التشريعات المحلية والقوانين والانظمة الاتحادية .

الفرع الثاني مؤسسات الاتحاد

اولا : المؤسسات السياحية والتنفيذية .
مجلس رئاسة الاتحاد

المادة (21)

يكون لدولة الاتحاد مجلس رئاسة اتحادي يتكون من قادة ورؤساء الدول الاعضاء .

المادة (22)

مجلس الرئاسة هو السلطة العليا السياسية والتنفيذية في ممارسة الاختصاصات المقررة للاتحاد في هذا الدستور.

المادة (23)

القيادة في مجلس الرئاسة جماعية وتكون الرئاسة فيه بالتناوب.

المادة (24)

يضطلع مجلس الرئاسة بإدارة شؤون دولة الاتحاد باصدار القوانين واللاوامر والمراسيم في مجالات اختصاصه ضمن مؤسسات الاتحاد.

المادة (25)

لمجلس رئاسة الاتحاد بعد موافقة المجلس الشعبي القومي الاتحادي ، تحويل اختصاصات اقليمية من امور سيادية او أنشطة اقتصادية الى دولة الاتحاد ، وله الصو في دمج الامانات والوزارات والمؤسسات وغيرها من الاجهزة وتكون لقرارات المجلس الاسبقية في التنفيذ اذا تعارضت مع تشريعات الدول الاعضاء .

المادة (26)

يؤدي كل عضو من أعضاء مجلس رئاسة الاتحاد اليمين الدستورية امام مجلس الشعب القومي الاتحادي بالصيغة التالية :

« اقسم بالله العظيم ان احافظ باخلاص على اتحاد دول المغرب العربي وان احترم دستور الاتحاد وقوانينه وتنظيماته وان ابذل ما في جبردي لتحقيق مصالح الشعب وتحقيق نظامه في الوحدة العربية الشاملة .

المادة (27)

تصدر قرارات مجلس الرئاسة بالاجماع .

المادة (28)

يمكن لمجلس رئاسة الاتحاد عند الضرورة القصوى اصدار القوانين اللازمة لمواجهة ظروف عاجلة او طارئة فيما بين دورات انعقاد مجلس الشعب القومي الاتحادي على ان تعرض لهذه القوانين فيما بعد على المجلس في اولى دورات انعقاده لاقرارها .

المادة (29)

يمكن لمجلس رئاسة الاتحاد ان يعقد جلساته في مدينة من مدن دولة الاتحاد
غير العاصمة .

المادة (30)

تنفذ قوانين وادامر ومراسيم ومقرارات مجلس رئاسة الاتحاد بعد نشرها
في الجريدة الرسمية للاتحاد ما لم ينص على عدم نشرها في صلب المرسوم او
القرار بصفة استثنائية .

المجلس السياسي

المادة (31)

يشكل مجلس الرئاسة الاتحادي مجلسا سياسيا وايدولوجيا يضم اعضاء من
حزب جبهة التحرير الوطني ومن اللجان التورية في الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية .

المادة (32)

يعتمد المجلس السياسي التطلقات والاهداف الاساسية للتنظيمين فيضع
ميثاقا للعمل القومي يردى الى توفير الشروط الموضوعية اللازمة لتحقيق التفاعل

بين الجماهير الشعبية في دولة الاتحاد ولبناء مجتمع اشتراكي يسوده العدل والازدهار والرخاء وتمارس فيه الحرية والديموقراطية .

المادة (33)

يقوم المجلس زيادة على التصور والتخطيط بهيكل التنظيم والتنسيق بين مختلف المؤسسات الشعبية في القطرين .

المادة (34)

للمجلس السياسي قانون اساسي ونظام داخلي يصادق عليها اعضاؤه وينشران في الجريدة الرسمية للاتحاد .

المادة (35)

يعقد المجلس السياسي اجتماعات دورية وطارئة للقاء مرماه العادية ولتعميم الميثاق القومي واثرائه كلما دعت الحاجة الى ذلك .

المادة (36)

لا يكون تعميم الميثاق واثرائه نافذين الا بعد عرضه واقراره من طرف الجماهير الشعبية التي يجب ان توفر لها كل الشروط الضرورية للمناقشة الحرة والمرادلة الصريحة .

المجلس التنفيذي للاتحاد

المادة (37)

للاتحاد مجلس تنفيذي يتولى تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة في المجالات

التالية :

- أ- الخارجية .
- ب- الدفاع .
- ج- التعليم والبحث العلمي .
- د- التخطيط والمالية .
- هـ- الاقتصاد والتجارة والصناعة .
- و- الاعلام والثقافة .
- ز- العمل والتكوين والشؤون الاجتماعية .

رئيس المجلس
الأممي

المادة (38)

يعين مجلس رئاسة الاتحاد رئيس واعضاء المجلس التنفيذي ويصدر

مهامهم .

المادة (39)

اعضاء المجلس التنفيذي مسؤولون امام مجلس رئاسة الاتحاد .

المادة (40)

للمجلس التنفيذي نظام داخلي يصدر بمرسوم من مجلس الرئاسة .

المادة (41)

يعقد المجلس التنفيذي اجتماعات دورية وطارئة لدراسة الشؤون التنفيذية للاتحاد ، ويمكن ان يعقد جلساته في مدينة من مدن الاتحاد .

المادة (42)

يختص المجلس التنفيذي الاتحادي بالمهام التالية :

- أ- اقتراح اعداد مشروعات القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية .
- ب- مناقشة خطط التنمية الاتحادية واعدادها والاشراف على تنفيذها .
- جـ- تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة .

د- التنسيق مع الوزراء والامانات والهيئات المختصة على المستوى الاقليمي في القطاعات التي ترمم المجلس التنفيذي الاتحادي .
هـ- اعداد مشروع موازنة الاتحاد .

اطارات الاتحاد

المادة (43)

يصدر قانون اتحادي ينظم الوظيفة العمومية الاتحادية وشروط ممارستها والقواعد التي تحكمها .

المادة (44)

تعين اطارات الاتحاد بمرسوم من مجلس رئاسة الاتحاد .

ثانيا : المؤسسات التشريعية / المجلس الشعبي القومي الاتحادي

المادة (45)

يكون للاتحاد مجلس تشريعي يسمى «المجلس الشعبي القومي الاتحادي» يختار اعضاءه من الطرفين وفقا للانظمة المحلية في البلدين وتكون مدة المجلس خمس (5) سنوات .

المادة (46)

يصدر قانون اتحادي الكيفية والشروط التي يتم بها اختيار اعضاء المجلس الشعبي القومي الاتحادي وواجباتهم وحقوقهم .
تتناهى عضوية هذا المجلس مع ممارسة وظيفة تنفيذية في احد الاقليمين .

المادة (47)

يتكون المجلس الشعبي القومي الاتحادي من خمسين عضوا عن كل قطر من الاقطار المكونة للاتحاد .

المادة (48)

يفتار المجلس الشعبي القومي الاتحادي رئيسه ومساعديه من بين اعضائه .

المادة (49)

يضع المجلس الشعبي القومي الاتحادي نظامه الداخلي .

المادة (50)

جلسات المجلس الشعبي القومي الاتحادي علنية ، ويجوز استثناء ان تكون سرية بناء على طلب مجلس رئاسة الاتحاد أو ثلث الاعضاء .

المادة (51)

يصح للاعضاء المجلس السياسى والمجلس التنفيذى حضور اجتماعات المجلس الشعبى القومى الاتحادى .

المادة (52)

يعقد المجلس الشعبى القومى الاتحادى دورتين عاديتين فى العام ويجوز دعوة المجلس لدورة طارئة من رئاسة مجلس الاتحاد كلما دعت الضرورة الى ذلك او بطلب ثلثى اعضائه .

المادة (53)

يعقد المجلس الشعبى القومى الاتحادى جلساته فى مقره بعاصمة الاتحاد ويجوز له ان يعقد دوراته فى مدينة اخرى من مدن دولة الاتحاد بعد موافقة مجلس رئاسة الاتحاد .

المادة (54)

تكون اجتماعات المجلس الشعبى القومى الاتحادى قانونية اذا حضرها ثلثا الاعضاء على الاقل .

المادة (55)

يصادق المجلس الشعبي القومي الاتحادي على مداولاته بموافقة الاغلبية المطلقة .

المادة (56)

لا يسأل اعضاء المجلس الشعبي القومي الاتحادي عما يبدونه من آراء داخل المجلس ويتمتعون بالحصانة التي لا ترفع عنهم الا بقرار من المجلس يتخذ بأغلبية ثلثي الاعضاء .

المادة (57)

تحدد صلاحيات المجلس الشعبي القومي الاتحادي بما يلي :

أ- مناقشة وقرار القوانين الاتحادية .

ب- مناقشة وقرار موازنة الاتحاد .

ج- مناقشة وقرار المعاهدات والاتفاقات التي يبرمها الاتحاد .

د- مناقشة السياسة العامة لدولة الاتحاد واقتراح كل ما من شأنه تدعيم الاتحاد وتحقيق أهدافه .

المادة (58)

يصوّد لمجلس رئاسة الاتحاد والمجلس الشعبي القومي الاتحادي اقتراح القوانين

المادة (59)

يصدر مجلس رئاسة الاتحاد القوانين المصادقة عليها من المجلس الشعبي القومي الاتحادي، في مدة لا تتجاوز شهر بعد المصادقة، وتنفذ بعد شهر من صدورها في الجريدة الرسمية للاتحاد.

المادة (60)

يصوّد لمجلس الرئاسة حل المجلس الشعبي القومي الاتحادي، على ان يتم تشكيل المجلس الجديد خلال ثلاثة اشهر.

ثالثا: المؤسسات القضائية

المادة (61)

تكون للاتحاد محكمة عليا تسمى «المحكمة الاتحادية العليا» يصدر بانشائها قانون اتحادي يبين كيفية تشكيلها ومدة العضوية بها واجراءاتها وشروط التعيين فيها وحقوق وواجبات قضائتها وموظفيها.

المادة (62)

يعين قضاة المحكمة الاتحادية العليا بمرسوم من مجلس الرئاسة الاتحادى.

المادة (63)

يؤدى اعضاء المحكمة الاتحادية العليا اليمين التالية:
«اقسم بالله العظيم واتعهد بان اقوم احسن قيام وباخلاص بتأدية اعمال
وظيفتى وان احترم الدستور والقانون وان احافظ فى جميع الظروف على
المصالح العليا للاتحاد.»

المادة (64)

تختص المحكمة الاتحادية العليا بما يلى:
أ- الفصل فى الطعون التى تقدم فى دستورية القوانين الاتحادية.
ب- الفصل فى المنازعات التى يمكن أن تنشأ بين اطراف الاتحاد بشأن تنفيذ او
تفسير الاحكام الدستورية والقوانين الاتحادية.
ج- الفصل فى الطعون القائنة على تعارض قانون محلى مع هذا الدستور او
القانون الاتحادى، شريطة ان يكون القانون المحلى المطعون فى مطابقته
للدستور الاتحادى قد صدر فى تاريخ لاحق.
د- الفصل فى طلبات ابطال التصرفات القانونية التى يجربها الاعضاء والمخلة
بالكيان السياسى والقانونى للاتحاد.
هـ- الفصل فى الطعون الموجهة ضد القرارات الادارية الاتحادية.

و- ابداء الرأى الاستشارى فى اية مسألة دستورية او قانونية تطلب من مجلس الرئاسة الاتحادى.
ز- يمكن اضافة اختصاصات اخرى لهذه المحكمة ضمن احكام القانون الاتحادى الذى يصدر بتنظيمها.

المادة (65)

تصدر المحكمة الاتحادية العليا احكامها باسم الشعب.

المادة (66)

تعمل المحكمة الاتحادية العليا احكامها التى تنشر فى الجريدة الرسمية للاتحاد.

المادة (67)

تعقد المحكمة الاتحادية العليا جلساتها فى عاصمة الاتحاد ويجوز لها ان تعقد جلساتها فى اى مكان اخر داخل دولة الاتحاد بناء على قرار من هيئتها.

الفرع الثالث

مالية الاتحاد

المادة (68)

لدولة الاتحاد ميزانية للتسيير واخرى للتنمية مستقلتان عن ميزانية الاقليمين تضبط احكامها العامة بقانون اتحادى.

المادة (69)

يتولى المجلس التنفيذي الاتحادي اعداد مشروع ميزانية الاتحاد ويحيله الى المجلس الشعبي القومي الاتحادي لمناقشته واقراره بقانون اتحادي.

المادة (70)

تبين الميزانية السنوية نصيب كل اقليم في المساهمة في نفقات دولة الاتحاد وينص على اهمام الموارد الاخرى عند اللزوم في القانون الاتحادي الذي يضبط الاحكام العامة لميزانية الاتحاد.

المادة (71)

يصدر القانون الاتحادي الخاص بمالية الاتحاد بيان تاريخ بداية السنة المالية ونهايتها وطريقة اعداد الميزانية.

المادة (72)

يلتزم الاقليمان بتوحيد بداية السنة المالية ونهايتها فيما يتعلق بميزانيتهما

المادة (73)

يمرض الحساب الخاص للميزانية السنوية على المجلس الشعبي القومي الاتحادي لمناقشته واقراره.

المادة (74)

ينص القانون الاتحادي الخاص بميزانية دولة الاتحاد على الرهينات المكلفة بمراقبة الحسابات الاتحادية ومراجعتها.

الفصل الثالث

احكام عامة

المادة (75)

يعد من اختصاص عضو دولة الاتحاد كل ما لا يدخل في اختصاص الاتحاد وفقا لاحكام هذا الدستور.

المادة (76)

من هو مجلس الرئاسة الاتحادى ان يعقد باسم دولة الاتحاد المعاهدات والاتفاقيات ضمن صلاحيات الاتحاد، بشرط اقرارها من المجلس الشعبى القومى الاتحادى.

المادة (77)

تنفذ الاتفاقات والمعاهدات الدولية بعد التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية للاتحاد.

المادة (78)

تظل المعاهدات والاتفاقات الدولية التى عقدها اعضاء الاتحاد نافذة طبقا لاحكامها وفي المجال المقرر لها وقت عقدها وفقا لقواعد القانون الدولى، شريطة ان لا تكون مضلة بالاسس العامة التى يحددها دستور الاتحاد.

المادة (79)

يحمى لكل دولة في الاتحاد ان تبرم المعاهدات والاتفاقات الدولية طبقا للاوضاع الداخلية شريطة ان لا يكون في ذلك اخلال بالاسس العامة التى قام عليها الاتحاد،

المادة (80)

من هو مجلس الرئاسة الاتحادى ان يطلب تبليغه نص المعاهدات والاتفاقات المبرمة بين اقليم من دولة الاتحاد والجهات الدولية الاخرى.

المادة (81)

يصدر قانون اتحادى نظام حيانة العقارات والاراضى اللازمة لقر المؤسسات الاتحادية.

المادة (82)

تعتبر مقدمة هذا الدستور والمنطلقات والاهداف التى يتضمنها جزء منه.

المادة (83)

يتم التصديق على هذا الدستور من قبل المؤسسات السياسية والدستورية فى البلدين

المادة (84)

يطرح هذا المشروع للائراء الشعبى ويعتبر نافذا بعد الاستفتاء عليه فى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، واقراؤه من قبل المؤتمرات الشعبية الاساسية فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

المادة (85)

لايصح لاية دولة فى هذا الاتحاد الانسحاب منه الا بعد الرجوع الى الجماهير الشعبية فى الدولة العضو لتقرر وبنفس الطريقة التى تم بها الانضمام الى الاتحاد.

المادة (86)

ينشر هذا الدستور فى الجريدة الرسمية المحلية للبلدين، الى ان تنشأ الجريدة الرسمية لدولة الاتحاد.

المادة (87)

يمكن اجراء تعديلات على هذا الدستور بشرط موافقة ثلثى اعضاء المجلس الشعبي القومى الاتحادى، وتصديق مجلس الرئاسة الاتحادى على هذه التعديلات بالاجماع.

المادة (88)

يشكل مجلس الرئاسة الاتحادى لجنة متابعة من البلدين تذلل الصعوبات التى تفرض نفاذ هذا الدستور، الى حين قيام المؤسسات الاتحادية.

المادة (89)

يبلغ هذا الدستور فور نفاذه كوثيقة رسمية الى كل الهيئات الجبروية والدولية

المادة (90)

تعتبر قرارات دولة الاتحاد ملزمة لاطراف الاتحاد.

حرر في

معمر القذافي

قائد ثورة الفاتح العظيمة

في الجماهيرية العربية الليبية

الشعبية الاشتراكية العظمى

الشاذلى بن جديد

الامين العام لحزب جبهة التحرير الوطنى

رئيس الجمهورية الجزائرية

الديمقراطية الشعبية

